

ينتمون إليها فلا بد ان يكون لكل فرد منه حقوق سياسية واحدة فالجميع متساوون في المواطنة

٥ - الديمقراطية تهدف إلى حماية حقوق وحرريات الأفراد : - اذ ان الحرية ترتبط بالديمقراطية برباط لا انفصام له اذ لا توجد حرية من دون ديمقراطية كما لا توجد ديمقراطية بدون حرية .

والحرية الفردية بدون نظام يحكمها تؤدي إلى الفوضى والفوضى تؤدي إلى القضاء على الحرية ذاتها ولذلك يجب ان تكون الحريات في النظام الديمقراطي مقيدة بقيود يحددها النظام ، ويجب ان لا يؤدي هذا التقييد إلى القضاء على الحريات او التقليل منها وان ل يكون اكثر من القدر الضروري حيث ان ان المبالغة في ذلك يعني انقلاب الديمقراطية إلى الدكتاتورية التي لا تقيم لتلك الحريات وزناً ولا ترعى لها حرمة .

الفصل الخامس

المبحث الأول / تعريف الديمقراطية .

هناك مفاهيم وتعريفات كثيرة لمصطلح الديمقراطية وهناك استعمالات مثيرة للنقاش دون ان تكون مثيرة للسخرية . وهناك استعمالات تتفق عليها أغلب الشعوب وهناك استعمالات غير متفق عليها . اقل ما يقال عن المصطلحات التي سوف نقوم بعرضها انها غنية ومعقدة وذات تاريخ حافل بالخلاف . وينطبق على مفهوم الديمقراطية الوصف العربي البليغ (السهل الممتنع) حيث اننا عندنا الكم الهائل من الأبحاث والكتب والمقالات التي تناولت موضوع الديمقراطية والتجارب المختلفة لتطبيق الديمقراطية ، يخيل لنا ان الحديث عن الديمقراطية لا يحتاج إلى أي جهد ، خاصة وان الجميع يتفق على تعريف رئيسي للديمقراطية من المعنى اللغوي لهذا المفهوم الذي جاء من كلمتي demos والتي تعني الشعب ، وكلمة Cratos والتي تعني الحكم ، وهكذا تعني الديمقراطية حسب اللفظ اليوناني القديم (حكم الشعب) والذي يعني اصطلاحاً اختيار الشعب لحكومته وغلبة السلطة الشعبية وسيطرة الشعب على الحكومة التي يختارها .

وجوهر الديمقراطية كما تقول موسوعة "كولينز " يقع في حقيقة ان الناس يحكمون انفسهم ، ولن هذا لا يتم مباشرة فيما عدا الجماعات الصغيرة بل بالتصويت لإختيار ممثلين عنهم فالكل يجمع على ان الديمقراطية هي (حكم الشعب بالشعب وللشعب) .

كما ان بعض اصدقاء الديمقراطية يصفونها بانها تعني فقط شكلاً من اشكال الحكم ، فيصفها سيلبي Seeley بانها الحكم الذي يملك فيه كل فرد نصيباً ، ويعرفها ديسي بانها (شكل من اشكال الحكم الذي تكون فيه الهيئة الحاكمة جزءاً كبيراً نسبياً من الأمة كلها) .

ماهي الديمقراطية ؟

" تشتق كلمة ديمقراطية من كلمتين هما: Demos أي الشعب و Cratos أي السلطة أو الحكومة ، وتعني الديمقراطية حكومة الشعب أي اختيار الشعب لحكومة وغلبة السلطة الشعبية أو سيطرة الشعب على هذه الحكومة التي يختارها " وللديمقراطية عدة مصطلحات :

- ١ - الديمقراطية السياسية : التي تقضي بحق المواطنين بالاقتراع السري العام .
- ٢ الديمقراطية الاجتماعية - تعني العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين .
- ٣ - الديمقراطية الشعبية : تطلق على النظم الشيوعية .

وبتعريف شامل للديمقراطية نجد أنها " هي الحكومة التي تقر سيادة الشعب وتكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس وتخضع فيها السلطة صاحبة السلطان لرقابة رأي عام حر ، له من الوسائل القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذ " .

فالديمقراطية هي الثمرة التي أنضجتها المحاولات الجادة التي بذلها الشعب الأوربي لمعالجة المشاكل الناتجة عن النظام الصناعي الذي طرح نفسه في النصف الأول للقرن التاسع عشر ورغم الاختلاف من حيث النظرية والتطبيق بين دولة وأخرى أو معسكر وآخر بالنسبة للنظام الديمقراطي فالشيوعيون يرون الديمقراطية الصحيحة بتأمين الحرية الاجتماعية والإنسانية ، والغربيون يرون أنها مطلقة وتعني حكم الشعب بالشعب وللشعب .

ورغم كل ذلك يبقى هناك أساسا مشتركا تتميز به هذه الأنظمة الديمقراطية وهو حق الأغلبية بالحكم وحق الأقلية بالمعارضة .

المبحث الثالث / طرق نشوء الديمقراطية .

ان واحداً من أهم الأسئلة التي تثار اليوم أي اكثر الحاحاً في وضع الاجابة العلمية الشافية حول كيفية غرس الديمقراطية كوسيلة لادارة الحياة وكممارسة للعملية السياسية في المجتمع الذي لاعهد له بالديمقراطية والذي يكون قد وعى لفترات طويلة ومنتالية من الظلم والاستبداد والدكتاتورية وانظمة الحكم الشمولية وفترات طويلة جداً من الحكم الفردي الذي يكون فيه الحاكم فوق القانون بل يكون في بعض الأحيان هو مصدر هذا القانون وفق ماتشتهيه رغباته وما يحقق مصالحه في البقاء على رأس سدة الحكم عن طريق امتناعهم عن قبول الديمقراطية حيث حاولوا في هذه التفسيرات لبيان كيفية التوفيق بين الديمقراطية الاقتصادية والاقتصاد الاشتراكي بما يفرضه من قيود تجعله في خدمة الصالح العام بغض النظر عن مدى تحقيق المصلحة الفردية واستناده إلى الغاء حرية التملك وجعل الملكية جماعية فتصبح بذلك الدولة هي المالك الوحيد لكل وسائل الانتاج (الأرض والمال) تعمل على ادارتها بالنيابة عن أفراد المجتمع اذ تمثل الدولة الراعي للمصلحة الاجتماعية بما يضمن خير وصلاح المجتمع وأفراده .

ومن الجدير بالذكر ان مثل هذا النوع من الديمقراطية يقوم على رفض جميع البرامج الاصلاحية ويركز ايمانه على الثورة التي تعمل على خلق التغيير الجذري في الحياة الاجتماعية ذلك التغيير السريع الذي يضمن دقة التطبيقات الاجتماعية .
وهنا يقوم ممثلوا الاتجاه الاشتراكي محاولات للتوفيق بين الديمقراطية والاشتراكية من خلال تشريك الصناعة ونقل ملكيتها من الملكية الفردية إلى الملكية الجماعية التي تشرف الدولة مباشرة على ادارتها من خلال الجهاز البيروقراطي الذي يقوم على مجموعة الأنظمة والقوانين المكتوبة والراغبة في ادارة الملكية الجماعية وتمثل عملية التشريك هذه الضرورة الأولى للاشتراكية لكي تحصل الدولة على القوة اللازمة في تنظيم الاقتصاد وأوجه الحياة الاقتصادية الاخرى على ان تستخدم الدولة هذه القوة والسلطة المستندة على اختيار الأغلبية السابقة لها في عملية توفير الرفاه القومي في حين ذهب بعض مفكري الاشتراكية إلى ان الديمقراطية هي جزءاً لا يتجزأ من الاشتراكية ولا يمكن فصلها عنها بأي حال من الأحوال وقد تميز هذا الاتجاه بثلاث سمات رئيسية في تفسير الديمقراطية هي :-

١ - ان الشعب هو صاحب السيادة التي يفوضها بالتالي إلى الحكومة من خلال عملية اختياره لها

٢ - ان الديمقراطية هي حق الشعب في اختيار حكومته والذي يعتبر من أول الحقوق

٣ - ضرورة وجود نظام الأحزاب المختلفة والنيابية كي لا تكون الديمقراطية مجرد خرافة أو شعار تتبناه دولة الحزب الواحد من أجل ضمان تعدد مجالات الاختيار الحقيقي للأفراد من بين الأيدلوجيات والنظريات السياسية المطروحة .

ويمكن ايجاز انتشار الديمقراطية بالطرق التالية :-

أولاً :- الطريقة السرية The Secret Way

وأول هذه الطرق في نشوء الديمقراطية هي الطريقة السرية في أي مجتمع من المجتمعات بذرة الديمقراطية في رحم الدكتاتوريات والظلم والطغيان والاستبداد من خلال تبنيها كفكر وممارسة فعلية من قبل مفكري ومتفقي الشعب يعملون من خلالها على نشر الوعي السياسي والشعور بالمواطنة الحقة وتطبيق هذا الشعور على ارض الواقع من أجل ان تكون هذه المسؤولية الملقاة على عاتق المواطن هي الدافع أو المحرك الأساسي لقلب أنظمة الحكم الدكتاتورية ، اذ تقوم على أساس المشاعر الوطنية اذ تركز على الانتماء لدى الفرد والاحساس المشترك بين مواطني الشعب بالمسؤولية تجاه الآخرين ومنها مسؤولية اقامة الديمقراطية بكل ما يمكن او يتاح لهم من فرص وطرق ووسائل للتخلص من الحكم الدكتاتوري سواء بالطرق السلمية كما حدث في الثورة البريطانية أو طريق الثورات الدموية كما حدث في الثورة الفرنسية

وهنا يكون العمل الدؤوب والواعي والشعور الحقيقي بالمسؤولية بين مواطني الشعب من خلال ما يتمتعون به من المواطنة الفاعلة في نشر الديمقراطية ومحاوله

قلب الأنظمة الدكتاتورية الفاسدة التي تحارب التيارات الفكرية الداعية إلى الديمقراطية وتغرس الوعي السياسي بين المواطنين والعمل على وضع حد لاستمرار النظم الدكتاتورية التي تعد غايتها الأساسية الإبقاء على سدة الحكم أطول فترة ممكنة .

ويمكن ان تتم هذه العملية من خلال الرفض الشعبي العام كصورة جماعية وامتزامة لتجسيم وسائل القمع وتجريد النظم المستبدة من استخدام وسائل العنف التي تؤهلها للاستمرار في الحكم على ان ذلك لايعني ان يسمح أفراد الشعب أو المواطنين بخرق القوانين التي تمس استقرار وأمن المجتمع وأفرادهم وحررياتهم ومصالحهم مما يؤدي بالتالي إلى حدوث فوضى اجتماعية تكون عواقبها وخيمة بحيث يتمنى أفراد الشعب عودة الحكم الدكتاتوري نتيجة من ويلات الفوضى أو تهديدات لحياتهم وسلامة الأفراد وممتلكاتهم وحررياتهم ، بل ان العمل يجب ان يتركز حول تلك القوانين التي تستند عليها النظم الحاكمة من اجل ادامة حكمها وبقيائها على دفة الحكم المتسلطة على رقاب العباد وازراقهم ، لأن الفوضى المثالية من رفض القوانين جميعها وخرقها وعدم الانصياع لها وترك الأفراد يتصرفون بحريات مطلقة غير معنيين بما يصيب الآخرين والمجتمع ن الولايات له أمر خطير على المجتمع من النظم الدكتاتورية مما يعني ابدال الشر بأسوء منه ناهيك من ان مثل هذه الفوضى قد تعني خلق دكتاتورية جديدة بصورة بطل ناضل من أجل استقرار الشعب وتحقيق الأمن وفق نظرية (العادل المستفيد) وسيكون مثل هذا الفرد هو محرك للديمقراطية وتكون ممارستها صورة من ممارسة عبادة الفرد بالنسبة للمجتمعات أو يباح له ما يباح لغيره خشية تكرار الفوضى وانعدام الأمن وهذا هو السلوك الدكتاتوري بعينه سواء كان الفرد فيه حاكماً أم محكوماً يمكن ان يصل في يوم من الأيام إلى سدة الحكم .

ثانياً : - طريقة الفرض (الإجبار) The Coersion

على الرغم من الطابع العام لهذه الطريقة على انها سلوك دكتاتوري إلا ان هدفها هو انشاء الديمقراطية الأمر الذي لايعني اننا في هذه الحالة نفضل (مبدأ الغاية تبرر الوسيلة) بل يرى العديد من الباحثين في هذا المجال ان عملية غرس الديمقراطية في بعض الشعوب التي تفتقد اليها يتطلب نوعاً من الممارسة الحازمة للسلطة من عملية خلق الاعتياد على هذه الممارسة وخلق الشعور بالانتماء والمواطنة لدى جميع أفراد المجتمع أو مواطني الدولة بلا استثناء فالأمر الذي لايمكن انكاره بأي حال من الأحوال أو تجاهله انه حتى في أسوأ النظم الدكتاتورية فانه توجد هنالك فئات اجتماعية مستفيدة من استمرار مثل هذه الأنظمة من اجل تحقيق مصالحها على حساب أفراد الشعب وان هؤلاء سيعملون حتماً على توظيف كل ما يملكون من امكانيات من أجل استمرار هذه الصورة من صور الحكم هذا من ناحية أساسية ومن ناحية أخرى فيجب ان تعرف الديمقراطية كممارسة حياتية على شعب من الشعوب عن طريق الحاكم العادل الذي يحب شعبه ويمتلك شعوراً بالانتماء الصادق لهذا

الشعب حتى لو تطلب الأمر التضحية بمصالحه الشخصية وهذا ما نسميه مسؤولية المواطنة ويعتمد هذا الحاكم على تعويد الشعب على الديمقراطية له أفضل السبل التي يمكن ان يحقق بها شعبه الحرية والرفاه والمساواة والعدل الاجتماعي • وسيعمل على فرض هذه الممارسة على جميع أفراد الشعب بصورة متساوية وعادلة دون أي تمييز لأحد منهم على حساب الآخرين فرداً كان أم طبقة اجتماعية أي يجب ان يكون مثل هذا الحاكم متحرراً من جميع الانتماءات الثانوية و متمسكاً بانتمائه لشعبه •

ثالثاً :- الثورة The Revolution

وهذه الطريقة تتمثل بإزاحة النظام الدكتاتوري بالتدخل العسكري من قوى داخلية أو قوى خارجية لها مصالح سياسية أو اقتصادية متبادلة مع شعب من الشعوب بما يتفق ويحقق الديمقراطية كممارسة حياتية في هذا الشعب • الأمر الذي لايعني تمييز الاحتلال على النظام الدكتاتوري ، فكل تدخل عسكري خارجي يسمى في الأعراف العسكرية والسياسية احتلال ولكننا نعني الشعب في مثل هذه الحالة سوف يمتلك فرصة لممارسة الديمقراطية وتنميتها والداعي للأفراد على ان تكون غاية هذه الممارسة وغاية هذا الوعي هو الحصول على الاستقلال بما يضمن المصالح الاقتصادية والسياسية بين مواطني الشعب والقوى الخارجية التي عملت على ازاحة النظام الدكتاتوري • وإلا فان الاحتلال مهما كان نوعه أو شكله فهو أسوأ بكثير من الفوضى التي تعد بدورها أسوأ مايمكن ان يكون عن النظام الدكتاتوري الظالم المستبد •

ومن هنا تكون عملية ممارسة الديمقراطية هي عملية بناء النظم السياسية المنهارة مع مراعاة ضرورة استقلال هذه النظم لكي تضمن بان عملية ممارسة الديمقراطية هي ممارسة حقيقية وليست ممارسة صورية من خلال استقلال الفرد السياسي بعيداً عن المؤثرات الخارجية واقتصاره على المنافع الفردية والاجتماعية لمواطني البلد مع الآخرين •

وهذا يعني ان قلب النظام عن طريق الثورات هو عملية احداث تغييرات جذرية سريعة في المجتمعات من خلال قلب أنظمة الحكم العامة فيها وتعني الديمقراطية كهدف أسمى في ممارسة الحياة الاجتماعية التي يهدف الثوار إلى خلقها في مجتمعهم على ان تبقى كل الممارسات الثورية التي عملية التغيير هذه تحت الرقابة الشعبية لضمان تحقيق الديمقراطية وعدم استبدال دكتاتور بأخر ثائر عليه يجب ان يخضع الثوار لهذه الرقابة الشعبية والقوانين التي تؤمن أمن واستقرار المجتمع شأنهم في ذلك شأن أي مواطن من مواطني الشعب وكذلك والأهم هو يجب ان تسعى هذه إلى غرس الديمقراطية كممارسة فعلية من اليوم الأول لتوليها ، وان أي عملية تأجيل لهذه الممارسة مهما كانت اهدافها العلنية كالحفاظ على أمن البلد واستقراره يعني خلق دكتاتور جديد بدل السابق مع مبررات جديدة للحكم الجديد •

وعلى الرغم من ان الثورة هي عبارة عن عمل صراعي يحسم ضمن مسار ميزان القوى بين القديم والجديد قد يطول او يقصر بمقدار ما يحشد النظام السابق من

امكانيات من اجل منعها من تحقيق الديمقراطية بكل ما تملك من امكانيات وقدرات ودعم داخلي أو خارجي .
ومما يجدر الاشارة اليه فالثورة وحدها لا تكفي لإنشاء الديمقراطية ، بل يجب ان تستمر هذه الثورة حتى يكون هناك تطبيق فعلي ومباشر لها وإلا فان تعدد الثورات وتواليها هو الحل الأمثل للقضاء على الدكتاتورية وهذا هو حال الثورة الفرنسية اذ هي عبارة عن ثورات متعددة .

المبحث الرابع / صور الديمقراطية .

أولاً / الديمقراطية المباشرة :-

قد تبدأ الفكرة مثالية أو هكذا تكون ، حيث أنها في الأغلب ترمز إلى الأحلام والأمنيات والرغبات التي يتمناها الناس وهم في واقع يرغبون بالتخلص منه .
في الشرق القديم في أثينا المدينة الصغيرة مساحة وسكاناً والمقسم أهلها إلى طبقات وحدها طبقة الأحرار لها حق ممارسة السياسة والاشتراك بشؤون الدولة ، في تلك المدينة تمت المناداة بالديمقراطية المباشرة والتي تعني فعلاً وقولاً حكم الشعب بواسطة الشعب ، وتقضي بأن يجتمع كل من يحق لهم ممارسة الأعمال السياسية في ساحة واسعة ويتناقشون في شؤون الدولة العامة ، دون وساطة نواب أو ممثلون وتصدر قراراتهم إما بالإجماع أو بالأغلبية وكانت مهماتهم تتعدى التشريع حتى تشمل تعيين الموظفين والقضاة .

لقد كان ذلك ممكناً في أثينا وكذلك لبعض المقاطعات الصغيرة في سويسرا اليوم .
لكن الأمر شبه مستحيل بالنسبة للدول الكبرى .

وقد رأى روسو في الديمقراطية المباشرة الترجمة الوحيدة والصحيحة لمبدأ سيادة الأمة ، حيث إن السيادة غير قابلة للانقسام وكذلك لا يجوز التنازل عنها وإنابة الغير ، فالشعب وحده بجميع أفراداه هو الممثل الحقيقي لإرادة الأمة .

فإلى أي مدى يمكن تطبيق الديمقراطية المباشرة في عصرنا الحاضر ؟

كما المحنا من قبل ، يقف في وجه تطبيقها صعوبات عديدة :

١- تزايد عدد السكان بشكل يصعب معه حتى إيجاد مكان يتسع لعقد الاجتماع هذا عدا عن الصعوبة التي تحول دون تفاهمهم والمشاركة في المناقشة وإعطاء الرأي .
ففي عام ١٩٢٨ تركت بعض الولايات السويسرية العمل بالديمقراطية المباشرة مجرد أن ارتفع عدد سكانها إلى ٥٥ ألفاً ، هذا إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن الديمقراطية المباشرة لا تطبق حتى في الولايات العاملة بها حالياً إنما يتم ذلك بشكل مجتزأ .

فمجلس الولاية هو الذي يعد المشاريع وميزانية الولاية ومن ثم يعرضها على جمعية الشعب التي تناقشها مناقشة أبعد ما تكون عن الجدية ، وحتى الوظائف التنفيذية والقضائية تمارس عبر من ينتخب الشعب ، وكذلك السيادة الخارجية

للمقاطعة هي من اختصاص دولة الاتحاد ، فليس لسكان الولاية إلا انتخاب ممثليهم في المجلس النيابي الاتحادي .
 فالديمقراطية المباشرة لم تعد إلا " طرفة تاريخية " .
 فبناء الدولة اليوم يحتاج إلى خبراء وفنيين في كل النواحي السياسية والاجتماعية ، وتعد الأمور وتشابك المصالح يجعل من الصعب على أية جمعية شعبية أن تجتمع بكامل سكان الدولة وتقر أمراً ما .
 ثانياً / الديمقراطية النيابية :-

في الديمقراطية النيابية تتركز السلطة على الأغلبية الشعبية ، حيث يتم انتخاب الحكام بواسطة الاقتراع العام الحر ، وذلك من بين أكبر عدد من المرشحين ، عكس ذلك في الاستفتاء الشعبي حيث يقتصر الترشيح على شخص واحد .
 وتقضي الديمقراطية النيابية فصل السلطات وكذلك منح الشعب حريات مطلقة في الاجتماع والتدين ، والطباعة والنشر وتأليف المؤسسات الحزبية ، والحرية السياسية .

فبريطانيا منذ مطلع القرن التاسع عشر انتهجت الديمقراطية البرلمانية وذلك من خلال حزبين يتنافسان على اقتسام أعضاء مجلس النواب ، بحيث تكون السلطة من نصيب حزب الأغلبية .

أما في فرنسا فقد طبقت الديمقراطية النيابية من خلال تعددية الأحزاب ويتم الانتخاب مباشر من الشعب ، والسلطة تكون من نصيب الحزب الذي ينال مرشحه أغلبية الأصوات ، ولهذا الفائز الحق بحل الجمعية الوطنية لمرة واحدة إذا اقتضى الأمر .

أما في أمريكا (الولايات المتحدة) فقد طبقت الديمقراطية النيابية من خلال النظام الرئاسي ، بحيث تتركز السلطة بيد رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب وذلك على درجتين وقد تفرد حزبا الجمهورية والديمقراطية في تولي أمور السلطة ويتم العمل السياسي من خلالها .

في الديمقراطية النيابية هذه يكون المجلس بكامل أعضائه مستقلا عن عامة الشعب وتدوم ولاية المجلس لمدة محددة حسب الدستور ، ويعتبر النائب ممثلاً للأمة كلها وليس لبيئة الناخبين أي حق في التدخل للحد من صلاحياته أو توجيه عمله السياسي .

ثالثاً / الديمقراطية شبه المباشرة :-

" تأخذ بمزيج من النظام النيابي ومن الديمقراطية المباشرة فتقوم على أساس مجلس منتخب مع الرجوع إلى الشعب نفسه على أساس انه صاحب السيادة ومصدر السلطان يفصل في بعض الأمور الهامة " وتختلف عن الديمقراطية المباشرة من

ناحية عدم ممارسة الشعب لكافة شؤون السلطة ، سبب ذلك انه يقوم ببعض المهام فقط ويترك القسم الأكبر من أمور الدولة إلى النواب الذين اختارهم ممثلين له .
وتختلف عن النظام النيابي بحيث يقرر هذا النظام للشعب حق مباشرة بعض أمور السلطة بينما تقتصر السلطة كل السلطة في النظام النيابي على النواب وحدهم مع كامل استقلالية عن منتخبيهم .

ومظاهر الديمقراطية شبه المباشرة هي :-

١- الاستفتاء الشعبي : ويتم خلاله أخذ رأي الشعب في الأمور الهامة التي تتعلق بالتشريع والدستور وسياسة الدولة ، والاستفتاء التشريعي من مظاهر الديمقراطية المباشرة .

ويتم الاستفتاء على المبدأ والأمر التفصيلية تترك للمجلس النيابي وللإستفتاء عوامل عدة منها الإلزامية أو الاقتراح من قبل المجلس النيابي أو من رئيس الدولة ، ويؤخذ بالنتيجة إلزاماً أو استثناء كما هو مقرر في الدستور

٢- الاعتراض الشعبي : يحق لعدد من الناخبين وضمن فترة زمنية معينة أن يعترضوا على مشروع ما صدر عن الهيئة التشريعية ويكون الحكم لما تراه الأغلبية بعد عرضه على الاستفتاء ، وكذلك يحق للشعب أن يتقدم بعرضه باعتراض للسلطة ويعترض أيضاً على الاستفتاء ، وهذا الحق يعطي لكل من لديه المقدرة على أن يساهم بشكل فعال في الأمور التشريعية .

٣ - حق الناخبين في إقالة النائب : يمكن لعدد من الناخبين (حسبما هو محدد في الدستور) أن يقترحوا عزل النائب ما قبل انتهاء مدته القانونية وإعادة انتخاب بديل عنه في الدائرة الانتخابية ، وضبطاً لهذا الحق وحتى لا يصبح سيفاً مسلطاً على رؤوس بعض النواب وبشكل تعسفي فإنه قد اشترط لذلك :

أن يدفع بدل تعويض للنائب إذا أعيد انتخابه من جديد وكذلك لا يجوز الاعتراض عليه إلا بعد سنة من انتخابه وقبل سنة أيضاً من انتهاء مدة نيابته .

٤ - الحل الشعبي : بناء لطلب عدد من الناخبين (يحدد عددهم بموجب الدستور) وبعد عرضه على الاستفتاء العام يحل المجلس النيابي إذا قررت نتيجة الاستفتاء ذلك .

٥ - حق عزل رئيس الجمهورية : يحق للشعب أن يعزل رئيس الجمهورية إذا استطاع أن يحصل على الأغلبية الشعبية عبر استفتاء عام .

يعتبر هذا النظام أقرب للمثل الأعلى للديمقراطية من النظام النيابي فهو يحد من سيطرة الحزب الواحد من جهة وكذلك فهو صمام أمان من أي تعسف يحصل من قبل المجلس النيابي تحت أية ضغوط أو مؤثرات .

فالسيادة ليست بيد النواب وحدهم ، فالشعب لا زال محتفظاً بحق تقرير مصير الأمور المهمة ، وهذا ما يبعد التذمر والملل من بين صفوف الشعب ويضمن استقراراً سياسياً مع إفقاد رأس المال أية قدرة على التلاعب بمصير الناس .

ومهما قلل البعض من أهمية هذا النظام بحجة عدم كفاءة الشعب أو أغليبيته على البت في أمور عديدة كالمعاهدات والميزانية مثلا . فالحقيقة أن هناك أموراً عديدة

يمكن للشعب أن يعطي فيها الرأي السديد وليس صحيحاً أن ذلك يضيع من هبة المجلس طالما أنه يؤدي إلى حفظ السيادة للشعب .
 و خلاصة القول أنه لا بد من إتاحة الفرصة للقيام بحملة إعلامية تنويرية تبصر الشعب بحقيقة ما هو مدعو للاستفتاء عليه .

المبحث الخامس / المقومات الأساسية للديمقراطية .

المقومات السياسية والدستورية .

جاء في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١ / ١٢ / ١٩٤٨ في المادة ٢١ ما يأتي :

- ١ - لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلده مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً .
- ٢ - لكل فرد نفس الحق في تقلد الوظائف العامة في بلده .
- ٣ - ان ادارة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ، ويعبر عن هذه الادارة بانتخابات نيهة ودورية تجري علناً اساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي اجراء مماثل يضمن حرية التصويت .

وعلى ذلك ينصرف مفهوم الشؤون العامة في المقام الأول إلى النظام السياسي الذي يتولى السلطة في البلاد وادارتها، ومفهوم سلطة الحكم يرتبط بمفهوم الدولة والتي تقوم بوظيفة تسيير عجلة الشؤون العامة للبلاد .

لهذا فالحديث عن الحريات والحقوق السياسية لا ينفصل عن النظم الديمقراطية بناءً على ان الديمقراطية كصيغة للحكم وادارة الشؤون العامة للبلاد وعن طريقها يتمكن المواطن من ممارسة حقوقهم وحرياتهم بما فيها حقوقهم وحرياتهم السياسية .

وعلى ذلك فان المقصود بالحقوق السياسية في الصطلح الدستوري الحديث ان الأمة مصدر السلطات (السيادة العليا في شؤون الحكم) سواء عن طريق اختيارها للحاكم ومراقبته ومحاسبته وفي عزله .

والحرية كما يقول مونتسكيو في كتابه " روح القوانين " هي الحق في ان يعمل الإنسان بما تسمح به القوانين . واذا كان للمواطن الحق في ان يعمل بما لا تسمح به القوانين فلن يكون حراً لأن الآخرين سيكون لديهم الحق نفسه ومن ثم مقتضيات العدالة ضرورية للحرية . وتراثنا العربي والاسلامي (الإنسان الحر مالك لنفسه ومملوك لقومه) و (حريتك تنتهي حيث تبدأ حريات الآخرين) .

ان طبيعة الديمقراطية ان الشعب فيها حاكماً ومحكوماً ، حاكماً باقتراع الحر ومحكوماً بطاعته لولاية الأمر الذين اختارهم بمحض ارادته .